

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות
המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

:- פירוט המבחנים והתעודות

((31)) מבחני תעודות ((403)) ו ((1109)) מבחני תעודות

1. מבחני תעודות

2. מבחני תעודות

:- מבחני תעודות

((183/2008)) מבחני תעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

1. מבחני תעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

2. מבחני תעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

3. מבחני תעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

4. מבחני תעודות

המנהל הכללי של המבחנים והתעודות

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي نجد ما يلي :-

وعن السبب الأول والذي ينصب على تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها برد الاستئناف مخالفة بذلك الأصول والقانون .

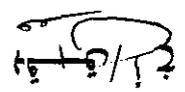
وفي هذا نجد أن ما ورد بهذا السبب من طعن جاء عاماً ومبهماً ولم يبين فيه وجه مخالفة القرار المطعون فيه للأصول والقانون مما يتعين الالتفات عنه .

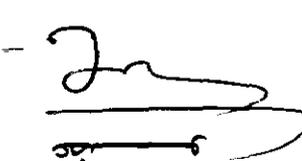
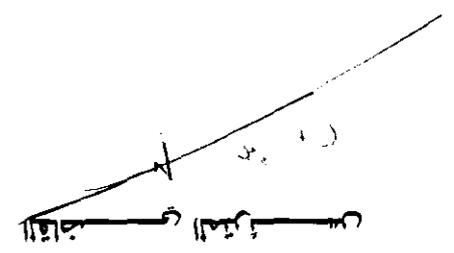
وعن السبب الثاني والذي ينص فيه المميز على القرار المطعون فيه بأنه مخالف للأصول القانونية الواجب إتباعها بإجراء المضاهاة والاستكتاب عندما اكتفت محكمة الاستئناف باستكتاب المدعى عليه الثاني وعدم إجراء المضاهاة على أوراق رسمية أو شبه رسمية تصلح للمضاهاة .

وفي هذا نجد أن المادة ((٨٨)) من قانون أصول المحاكمات المدنية تنص على أنه إذا أنكر أحد الطرفين ما نسب إليه من إمضاء في سند عادي وكان المستند أو الوثيقة ذا اثر في حسم النزاع فيترتب على المحكمة بناء على طلب مبرز للسند أو الوثيقة أن تقرر إجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود وأي عمل فني أو مخبري وبأحدى هذه الوسائل حسبما تكون الحال .

وحيث أن محكمة الاستئناف قررت إجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب لتوقيع المدعى عليه عيسى عيد الحميد الشعبي على سبعة نماذج حيث قام بالكتابة بشكل يصلح لإجراء الخبرة عليه وأيضاً وكالتي المحامين عماد الشرفاوي ويوسف الضمور واللتين تضمنتا توقيع المدعى عليه عيسى واكتفت بذلك دون أن تجري المضاهاة على أوراق رسمية أو شبه رسمية فإن ذلك يدخل ضمن صلاحيتها الموضوعية بمقتضى المادة ((٨٨)) المشار إليها آنفاً ولا رقابة لمحكمة التمييز عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب الذي أجرته يؤدي إلى استبانت ما نسب للمدعى عليه من توقيع على الكمبيالات التي أنكر توقيعها عليه .

وعليه يكون ما ورد بهذا السبب من طعن غير وارد على القرار المطعون فيه ويتعين رده .




 ۱۹۸۰

 ۱۹۸۰


۲۰۰۱/۰۸/۱۲/۱۳۱۴۳۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰

.
 .
 .

.
 .
 .

.
 .
 .
 .
 .

.
 .
 .